دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

المفهوم والإستراتيجية:

خصائص ومميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

إن لهذه المشاريع دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية.

تستحوذ هذه المشروعات على خصائص معينة تميزها عن غيرها من المشروعات، وهي كما يلي:

ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.

انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشائها.

ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات.

مشروعات مكملة للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.

صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.

الافتقار إلى هيكل إداري، كونها تدار غالبا من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.

تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في المشروعات الكبيرة.

دور ومساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الوطنية:

تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.

هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة.

تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

التمويل: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني).

الإجراءات الحكومية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الضرائب: وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب عليها ومن الجانب الآخر مشكلة للجهاز الضريبي، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

المنافسة: المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

من أجل التغلب على الصعوبات:

من الضروري تلافي مثل هذه الصعوبات والسعي لمتابعة التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. حيث تلعب المؤسسات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة دوراً فعالاً في عملية التحول هذه. ويتطلب هذا الدور وضع وتنفيذ إستراتيجية تشجع على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية. كما أنه يتطلب إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الفرص والمخاطر التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية من الاقتصادات المجاورة ومن المناخ العالمي المحيط. وقد أدركت الحكومة السورية هذا الواقع من خلال إعداد وتطوير إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التالية.

استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

١ الخطوات

٢ الهدف

٣ المنهجية

٤ المكونات الرئيسية والفصول

هدف استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

"ضمان استمرار تحول سورية إلى اقتصاد السوق الاجتماعي من خلال نشاطات ومبادرات تشجع على إنشاء وتطوير ونمو الأعمال الحرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاع الخاص الرسمي بحيث يتمكن رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من توفير فرص العمل والمساهمة في زيادة الثروة الاقتصادية."

منهجية الاستراتيجية وأهميتها:

- تستخدم الإستراتيجية منهجيات البرنامج التشغيلي لتحقيق أهدافها، إن استخدام مثل تلك المنهجية يستوعب الطلبات والتوقعات المعقدة من حيث توفير فرص العمل وخلق الثروة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية وتبني الإبداعات وتشجيع التصدير وتشجيع اقتصاد المعرفة.
- كما يضمن استخدام منهجية البرنامج التشغيلي (مع تركيزه على التنفيذ) استيعاب الأهداف والمتطلبات الواردة في الاستراتيجية من قبل مختلف الوزارات والمديريات المعنية وأن تكون تلك الوزارات والمديريات مسؤولة عن تنفيذ الجزء الخاص بها من الاستراتيجية، لأن تنفيذ الاستراتيجية يجب أن يتم بطريقة متناغمة ومنسقة.
- تم إعداد استراتيجية المشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال سبعة فصول، وتم تطويرها من خلال تحليل الوضع الراهن وتحديد التحديات والقضايا التي تؤثر على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في سورية.
- استند تحليل الواقع بشكل مكثف على الأوراق المرجعية التي تستند إلى الاستبيانات والمقابلات المكثفة النوعية والكمية التي تم تنفيذها مع العاملين في وزارات ومديريات معنية في سورية. وكذلك مع محترفين ومسؤولين في الغرف ومع رجال أعمال وأصحاب ومدراء مشاريع صغيرة ومتوسطة. وهي بالتالي تمثل آراء ووجهات نظر وفهم السوريين، وليس آراء من ينتمون إلى مؤسسات خارجية أو أجنبية.

وتتضمن الأوراق والتقارير ما يلي:

- الخطة الخمسية العاشرة.
- مشروع ورقة سياسات مركز الأعمال والمؤسسات السوري الخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠٠٧.
- تقرير التنافسية الوطني الأول للاقتصاد السوري ٢٠٠٧

- ممارسة الأعمال في سورية/ممارسة الأعمال في العالم العربي ٢٠٠٨
- الميثاق الأوروبي المتوسطي لعام ٢٠٠٨
- تقرير التنافسية العالمي – المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٠٨-٢٠٠٩
- يشكل الفصل الرابع (**التوجه الاستراتيجي**) الرد على تلك التحديات من خلال أربعة محاور وخمسة عشر إجراء. ويشكل استخدام المحاور والفئات العامة والإجراءات والمسائل المحددة منهجاً معترفاً به ومستخدماً لتنفيذ البرامج التشغيلية في الاقتصاديات الانتقالية.
- يتضمن كل محور وإجراء: الهدف العام والأهداف المحددة وما يسعى إلى معالجته والنتائج المتوقعة والمبرر المنطقي أو السبب بناءً على بيئة الأعمال و / أو تحليل الواقع ولماذا تعالج المسألة أو التحدي والطريقة التي تعالج بها ووصف الوضع العام للنشاطات والمشاريع المقترحة.

وقد تم تحديد نشاطات المحاور والإجراءات للسنتين الأولى والثانية وتحديد الميزانية وخطة العمل وملخصات المشاريع . أما نشاطات ومشاريع الاستراتيجية للسنوات الثالثة والرابعة والخامسة فسوف تحدد خلال السنة الثانية كجزء من إجراءات مشروع الكيان الخاص بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية للسماح بالتعديلات التي يمكن أن تطرأ نتيجة لتغير الظروف.

محاور الاستراتيجية:

المحور الأول هو **تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** وهو يعالج التشريعات والقوانين ومعوقات الوصول إلى التمويل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ الأعمال بالإضافة إلى معالجة غياب البيانات الإحصائية والنوعية والكمية الأخرى اللازمة لفهم ديناميكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المحور الثاني هو **بناء الإمكانات الوسيطة** وهو يسعى إلى إنشاء الهيكليات اللازمة لتقديم المساعدة التنافسية للمؤسسات السورية الصغيرة والمتوسطة. ويتضمن ضمان وجود البنية التحتية "الملائمة" في مختلف أنحاء سورية وحاضنات الأعمال ومراكز التقانات والإبداع ومراكز مشورة الأعمال وغيرها التي تعمل كنقطة اتصال وتدير هيكلية تنفيذ مشاريع التنافسية في المحور الثالث. وسوف تكون تلك الحاضنات ومراكز التقانات والإبداع خاضعة لدراسات الجدوى لتحديد الحاجة والهيكليات المناسبة. وتتعلق البنية التحتية "المرنة" بالحاجة إلى إصلاح المؤسسات الوسيطة لجعلها أكثر "وعياً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ولبناء

شبكة من المدربين والخبراء ومستشاري الأعمال والمشرفين والموجهين لتنفيذ أهداف المحور الثالث.

المحور الثالث **تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** :

يركز على تشجيع ريادة الأعمال بين القطاع التعليمي وقوة العمل بهدف تشجيع البدء بريـادة الأعمال وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتدئة من خلال تدريب ابدأ بعملك الخاص بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات "التنافسية" – دعم النظم المالية – المساعدة في تقديم الطلبـات – الدعم الإبداعي – وتقانات المعلومات والاتصالات وضمان الجودة وتنمية الموارد البشرية .

وسوف يتم تقديم مبادرات المنافسة تلك من خلال مدربين وخبراء مقابل النتائج المتفق عليهـا في تشخيص الأعمال مثل منهج "مجرب ومختبر" الذي يضمن تشخيص الاحتياجات الحقيقيـة لرائد الأعمال أو للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة وإعداد وتنفيذ خطة العمل المتفق عليها مـع تقديم دعم المدرب أو الخبير لضمان انطلاق المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة وتنفيذ النشاطات الواردة في تلك الخطة. ويتم التعاقد مع المؤسسات الوسيطة من قبل الوزارة المعنية لتقديم تلك الخدمات مع قياس الأداء مقابل مؤشرات الأداء والمؤشرات المالية ومعايير المتابعة والتقيـيم المتفق عليها.

يوفر المحور الرابع **الدعم الفني**: الهيكليات الإدارية والدعم اللازم لتنفيذ استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتتضمن تلك الهيكليات كيان خاص لمتابعة أعمـال التنـسيق والإدارة اليومية وتطوير هيكليات المشاريع المقترحة (تطوير ملخصات المشاريع والمشاريع المقترحة) ونشاطات الترويج للإستراتيجية.

إن عملية إعداد وتنفيذ الاستراتيجية عملية معقدة تتطلب إدارةً وتنسيقاً بـشكل فعـال لتحقيـق البرامج التشغيلية التي يتم عادة إدارتها وتنفيذها وتنسيقها من قبل وكالة المؤسسات الـصغيرة والمتوسطة. و لاتتحمل تلك الوكالة أية مسؤولية أو مساءلة من الوزارات. ويتمثل دورها فـي ضمان تنفيذ نشاطات ومشاريع الإجراءات وتحقيق أهداف المشاريع وأغراضها – باسـتخدام مؤشرات كمية.

تنفيذ الاستراتيجية:

يحدد الفصل الخامس: إجراءات تنفيذ الاستراتيجية حيث أن مفتاح نجاح تنفيذ الاستراتيجية هو إيلاء مسؤولية التنفيذ والتمويل لوزارة أو مديرية ما ووضع تلك الجهة موضع المساءلة (عـن تحقيق الأهداف والمؤشرات والميزانية المنفقة) عن كل إجراء من الإجراءات. بينما قد لا تنفذ

الوزارة أو المديرية مشروعاً وتفضل "التعاقد من الباطن" مع مؤسسة وسيطة، ومع ذلك فهـــي ستبقى في موضع المسؤولية والمساءلة عن تحقيق الإجراءات والمؤشرات والميزانية المنفقة.

الفصل السادس: حوكمة استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- فهو يوضح المتطلبات اللازمة لهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الـــدور والوظـــائف) ويحـــدد هيكليـــة الإدارة والحوكمة وتنفيذ ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية.

ويحدد الفصل السابع **متابعة وتقييم الاستراتيجية** المؤشرات الواجب استخدامها لتحديد إنجـــاز أهداف الاستراتيجية.